



Ref .

الرقم: ٩٤

التاريخ: ٢٠١٧/١٢/٤

الى/ مجلس الوزراء - مكتب رئيس الوزراء  
م/ نتائج تدقيق الحساب البديل لصندوق تنمية العراق لعام ٢٠١٦

تحية طيبة ...

- قامت شركة التدقيق الدولية KPMG بتدقيق الحساب اعلاه للفترة من ١/١ لغاية ٢٠١٦/١٢/٣١، والتي بلغت فيها الايرادات بشكلها الاول (٢٩٨١٤٨١٤٠٠٠) دولار في حين بلغت النفقات من الحساب المذكور (٣٠٣٧٨٣٠١٠٠٠) دولار وجرى تغطية العجز من مدور السنة السابقة. ندرج ادناه اهم الملاحظات الواردة في التقارير المرفقة والتي جرى بيان ما ترى اللجنة ضرورة معالجته كأولوية للامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم (٩٣) في ٢٠١٧/١٢/٤ (صورته طيا) للتفضل بالاطلاع وعرضها على السيد رئيس الوزراء:
١. لوحظ اخفاق وتدني انجاز أغلب الشركات الحكومية في التزاماتها بتنفيذ المشاريع (العقود) المحالة اليها رغم توفر التمويل اللازم بذلك، مما يتطلب اعادة النظر لمنح شركات القطاع الخاص نفس الفرص الممنوحة لشركات القطاع العام لغرض ضمان شركات اكثر قدرة على التنفيذ والانجاز السريع للمشاريع، اضافة الى الحد من التوسع في المقاولات الثانوية التي تتم على حساب الالتزام بقواعد التعاقد النافذة وزيادة في كلف المشاريع.
  ٢. لا يتوفر لدى وزارة التخطيط كشف متكامل بكافة المشاريع الاستثمارية المتعثرة (سواء بسبب عدم توفر التخصيص او لأسباب أخرى) والمشمولة بالقرار ٣٤٧ (٢٠١٥)، بل تقوم دائرة (متابعة العقود الحكومية العامة) في وزارة التخطيط بدراسة الاوليات المتعلقة بالمشاريع المقدمة للوزارة فقط واعداد تسوية بمستحقات المقاولين، وبين التقرير ان هنالك مشاريع مشمولة بالقرار اعلاه الا ان الجهات المعنية لم ترسل الاوليات الى الوزارة ولجنة القرار ٣٤٧ (٢٠١٥) في وزارة التخطيط.
  ٣. عدم قيام وزارة المالية بتسوية السلف الموقوفة بينها وبين الوزارات والبالغة حوالي (١٢٦) تريليون دينار لغاية نهاية عام ٢٠١٤، اضافة الى عدم مسك سجلات للسلف الموقوفة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وعدم مطابقة سجلات التوحيد لبعض الوزارات والمحافظات والتشكيلات الاخرى، اضافة الى وجود سلف في حسابات بعض الجهات بمبالغ كبيرة جدا كما هو الحال في الشركة العامة للموانيء العراقية.
  ٤. لا زالت الاشكالية المترتبة على حسابات عام ٢٠١٤ بسبب عدم تشريع الموازنة مستمرة، مما يستدعي اتخاذ القرار المناسب لمعالجتها.

مع التقدير

د. عبد الباسط تركي سعيد  
رئيس اللجنة  
٢٠١٧/١٢/٤